

السيد رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجه بواسطتكم إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آمليّن الجواب عليه ضمن المهلة القانونيّة.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان

السيد رئيس مجلس الوزراء

الأستاذ محمد نجيب ميقاتي المحترم

الموضوع: سؤال موجّه إلى الحكومة حول أموال حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي.

المرجع: المادة 124 وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب.

بالإشارة إلى الموضوع والمرجع أعلاه،

نتشرّف بتوجيه السؤال التالي نصّه إلى الحكومة:

بما أنه وزارة المالية قد أودعت مجلس النواب، في شهر كانون الأول من العام 2022، جدولاً متعلّقاً بأموال حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي، وذلك بناء للمطالبات المتكرّرة من النواب.

وبما أنه يتبيّن من مضمون هذا الجدول أن مقدار حقوق السحب الخاصة التي استلمها لبنان من صندوق النقد الدولي بتاريخ 2022/4/11 هو 1.139.951.437,98 دولار أمريكي وأنه صُرف منها 636.100.565,68 دولار أمريكي أي ما يتجاوز 55% من مجموعها بحيث بلغ الرصيد المتبقي 503.850.872,30 دولار أمريكي.

وبما أن الجدول المذكور جاء غير واضح وغير مقروء بالنسبة لتفاصيل الإنفاق والصرف من حقوق السحب الخاصة المذكورة.

وبما أنه يقتضي في ظلّ ما تقدّم، الوقوف على التفاصيل المتعلّقة بالإنفاق والصرف من حقوق السحب الخاصة.

لذلك،

فإننا تشرف بأن نوجه إلى الحكومة وتحديدًا إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية، السؤال التالي:

1- ما هو السند القانوني للصرف والإنفاق من أموال حقوق السحب الخاصة؟؟ وهل هناك إجازة تشريعية بالصرف والإنفاق من هذه الأموال؟؟

2- ما هي الآلية المُعتمَدة للصرف والإنفاق من أموال حقوق السحب الخاصة؟؟

3- ما هي الأداة المُعتمَدة للصرف والإنفاق من أموال حقوق السحب الخاصة وما هي طبيعتها (قانون، مرسوم، قرار مجلس وزراء، قرار وزير المالية ...)؟؟

4- هل تم إيداع أموال حقوق السحب الخاصة في حساب خاص لدى مصرف لبنان؟؟ وفي أي حساب من حسابات الدولة اللبنانية تم إيداعها تحديدًا؟؟

5- هل أن الصرف والإنفاق من أموال حقوق السحب الخاصة مُنطبق على الإعتمادات الواردة في الموازنة أم أنه يجري من خارجها؟؟ وهل هو متوافق مع أحكام القوانين والأنظمة النافذة؟؟

6- على ماذا تم إنفاق ما جرى صرفه حتى تاريخه من أموال حقوق السحب الخاصة؟؟ وهل بالإمكان تبيان تفاصيل هذا الإنفاق والصرف؟؟

7- هل تم استطلاع رأي أو طلب موافقة وتأشير جهات الرقابة المالية الإدارية والقضائية، بما في ذلك ديوان المحاسبة، بشأن الإنفاق والصرف من أموال حقوق السحب الخاصة؟؟ وفي الحالة الإيجابية ما كان موقف هذه الجهات؟؟

وعليه،

فإننا نأمل إجراء المقتضى القانوني بعد إحالة هذا السؤال إلى الحكومة وتحديدًا إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية للجواب عليه خلال المهلة المُحدَّدة في المادة 124 من النظام الداخلي لمجلس النواب، وإلا اضطررنا إلى تحويل سؤالنا هذا إلى استجواب وفقاً للأصول.

وتفضلوا بقبول الإحترام

النائبة بولا يعقوبيان